النظم النقدية والمصرفية

فى البلدان العربيـــة

للأستاذ سعيد صمادة

تختلف النظم النقدية بين مختلف البلدان العربية اختلافاً كبيراً . فمنها ما هو أولىّ ، يقرب من نظم القرون الوسطى ، كما هى الحالة فى العربية السعودية واليمن وباقى بلدان الجزيرة العربية ؛ ومنها ما هو أرقى مرتبة ، لكنها لا تزال متأخرة إذا قيست بالنظم السائدة الآن فى البلدان الغربية ، كما هى الحالة فى مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن . أما النظم المصرفية فهى معدومة فى بلدان الجزيرة العربية وفى دور النمو — خصوصاً إذا عنينا النظم المصرفية الوطنية — فى البلدان العربية الأخرى . ويرجع معظم التباين فى درجة رقى الأنظمة النقدية والمصرفية بين مختلف البلدان العربية وبينها جميعاً وبين النظم الغربية إلى اختلاف الرقى الاقتصادى والاجتماعى بوجه عام ، كما يرجع بعضه إلى تأثير المصالح الأجنبية فى بناء هيكل هذه النظم ، وإلى درجة اهتمام الحكومات الوطنية فى هذه القضايا.

تقتصر أعمال النقد فى بلدان الجزيرة العربية على إيجاد واسطة أولية للمبادلة ومقياس للقيم ، حتى دون الاهتمام بما يطرأ على قيمة النقد من تغيير ، وبأسباب التقلب ونتائجه .

إن النقد الرسمى فى العربية السعودية هو الريال السعودى المحتوى على ١٦٥ حبة من الفضة والذى بدأ التداول به سنة ١٩٣٣ وكان يوازى حينئذ الروبية الهندية . وعلى الرغم من انتشار تداوله فإن قوة الابراء ليست محصورة فيه فقط ، بل هنالك مقياس للقيم والدفع الآجل أكثر شيوعاً وهو الليرة الإنكليزية الذهب جورج الخامس ، حتى أن الحكومة نفسها تستعمل الليرة الإنكليزية . والسعر الرسمى للريال السعودى إزاء الدولار والاسترلينى هو ثلاثون سنتاً أميركياً ازاء الأول وشلن واحد ونصف ازاء الثانى ، وهو السعر الذى يعتمد فى مدفوعات شركة

البترول العربية الأميركية ، وفى حصول المفوضيات الأجنبية على الريال السعودى من الحكومة للقيام بمدفوعاتها المحلية . أما سعر السوق للريال السعودى ازاء الليرة الاسترلينية الذهب فيتغير من وقت إلى آخر حسب التغير النسبى فى العرض والطلب لهاتين العملتين ، كما يتغير أيضاً ازاء العملات الأجنبية الأخرى . وقد كانت التقلبات فى السعر فى السنين الأخيرة شديدة الحدّة .

والنقد الرسمى فى اليمن هو دولار ماريا تريزا المعروف بالريال ، وقيمته الإسمية موازية لقيمة الريال السعودى والروبية الهندية ولكنه كالريال السعودى يتغير سعره فى السوق ازاء الليرة الإنكليزية الذهب والعملات الأجنبية الأخرى حسب العرض والطلب .

وقد كان من نتائج تقلبات سعر النقد السعودى واليمنى بالعملات الأجنبية أن جعل أسعار السلع المستوردة كثيرة التغير وأن عاق توظيف الرساميل الأجنبية فى البلدين . وكان من نتائج عدم وجود مصارف انّ توفيرات الأفراد تذهب إلى زوايا الادخار وأن التجار وأصحاب الحرف يلجأون إلى المداينين للحصول على حاجاتهم من الأموال بفوائد فاحشة ، كما أن عدم وجود نظام يسيطر على العملات الأجنبية ، المكتسبة من عوائد البترول والمناجم الأخرى ، ومن الحج فى العربية السعودية ، ومن مصدرات البن والجلود فى اليمن ، تذهب فى استيراد كماليات بدلا من استعمالها فى استيراد الحاجات الضرورية وفى استيراد الآلات والمعدات اللازمة لترقية اقتصادياتهما وزيادة الدخل الوطنى وبالتالى تحسين مستوى معيشة السكان .

وما قيل عن التشويش والارتباك فى النقد فى السعودية العربية واليمن يصح أيضاً على باقى أقطار الجزيرة العربية .

إن بلدان الجزيرة العربية لفى أشد الحاجة إلى إصلاح فى حقلىّ النقد والصرافة . وهذا من أهم واجبات حكومات هذه الأقطار . نعم ان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا تساعد على إيجاد نظام وسياسة حديثين ولكن مهما كان الهيكل الاقتصادى والاجتماعى متأخراً ، فإنه بالإمكان خلق نظام نقدى ومصرفىّ يؤمن النقـــد والتسليف اللازمين للتجارة والزراعة والصناعـــة ، ويؤمن

الاستقرار فى قيمة النقد ، ويسيّر استعمال النقود الأجنبية المكتسبة من عوائد البترول وخلافه ومن التصدير إلى ما فيـــه مصلحة الاقتصاد الوطنى ومصلحة سواد الشعب . ويجدر بالذكر فيما يتعلق بالهدف الأخير أن عوائد البترول تبقى طالما أن هنالك بترولا ولكن البترول ككل المعادن لابد أن ينضب باستمرار استخراجه ، فاذا ما استعملت هذه العوائد فى تحسين طرق ووسائل الإنتاج تتمكن شعوب هذه البلدان من زيادة دخلها الوطنى أضعافاً عما تخسره من العوائد بعد نضوب البترول ، وإلا فتكون عرضة للحرمان وهبوط كبير فى مرتبة معيشتها عندما تنفد هذه الثروة الطبيعية العظيمة،ويكون وجود البترول إذ ذاك وبالا بدلا من أن يكون بركة .

أما الأنظمة النقدية والمصرفية فى بلدان الشرق الأوسط العربى الأخرى فهى وإن تكن أفضل كثيراً منها فى أقطار الجزيرة العربية لكنها كما قلنا لا تزال متأخرة إذا قوبلت بالأنظمة السائدة الآن فى أوروبا وأمريكا ، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية الحديثة . وهذه الأنظمة هى بجوهرها من صنع الأجنبى . فقد ربطت بريطانيا النقد المصرى بالنقد الاسترلينى ، وأسست البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ وحصرت به إصدار أوراق النقد ، كما ربطت النقد العراقى والنقد الفلسطينى والأردنى بعد الحرب العالمية الأولى وأنشأت لكل منهما مجلساً لإصدار النقد . وكذلك ربطت فرنسا النقد السورى واللبنانى بالفرنك وأسست بنك سوريا ولبنان فى سنة ١٩٢٠ ومنحته امتياز إصدار الأوراق النقدية . وظل هذا الارتباط الزجرى فى هذه الأقطار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن بقى ظله بعد نوال هذه البلدان استقلالها لأن الاحتياطى معظمه بعملة البلاد التى كانت مسيطرة وليس بالإمكان التصرف به كما تقتضيه المصلحة الوطنية كون استعمالها ومقادير هذا الاستعمال جعلت لها شروط فى اتفاقات ثنائية مع الدولة صاحبة العلاقة التى كانت فى وضع مكّنها من املاء هذه الشروط لدرجة كبيرة ، ولأن المؤسسة التى تصدر النقد بقيت أجنبية فى جميع هذه البلدان عدة سنين بعد الحرب وفى بعضها لا تزال أجنبية حتى الآن .

وكانت أغراض كل من بريطانيا وفرنسا من ربط نقود البلدان المسيطرة

عليها بنقدها : أولا أن تتناول ما يلزمها من نقود هذه البلدان كلما اقتضت الحاجة لسد نفقات جيوشها مقابل سنداتها واعتمادات تفتحها فى بلادها ، وثانياً أن تسهل تجارتها مع هذه البلدان وتسهل استثمار رساميلها فيها ، وثالثاً أن تقوى سيادتها السياسية عليها عن طريق السيادة المالية .

وكان من نتائج هذا الربط أن أخضع نقود مصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن إلى تقلبات الاسترليني ونقدى سوريا ولبنان إلى تقلبات قيمة الفرنك ، التى كانت شديدة وبالغة الأثر ، إنْ كان من حيث التقلقل فى العلاقات بين الدائن والمدين أو من حيث الخسارة التى نجمت عن هبوط قيمته العظيم واستمراره ، وإنْ حال دون تكييف كمية النقد فى كل من هذه البلدان حسب حاجة التجارة والزراعة والصناعة والعمل ليؤمن استقرار الأسعار اللازم لأعلى مستوى من الإنتاج والعمل ، وهو الشرط الأخطر من الشرطين الأساسيين للنقد الصالح . كما أن تضخم النقد فى هذه البلدان بسبب مصروفات الجيوش البريطانية والفرنسية أثناء الحرب قوّض الشرط الأساسى الثانى للنقد الصالح وهو استقرار أسعار القطع الأجنبى الذى بدونه لا يمكن أن تنتظم التجارة الخارجية ويتوازن ميزان الحسابات الجارية . وكذلك فإنّ توظيف القسم الأكبر من التغطية بسندات أجنبية لم يكن من مصلحة هذه البلدان لأن به أهمل حد المبادىء الأساسية للنقد الورقى وهو توفير المعادن الثمينة لأغراض الوطن العمرانية .

وقد خطت مصر والعراق خطوات واسعة نحو الاستقلال النقدى ، فحورت مصر امتياز البنك الأهلى سنة ١٩٤٠ بشروط أهمها تمصير الإدارة والخيار فى تأميم المصرف وجعله مصرفاً مركزياً بكل معنى الكلمة . وقد بحث تأميم المصرف سنة ١٩٤٧ دون أن يتخذ أى قرار بشأنه . ولكن فى هذه السنة تقرر التأميم وجعل المصرف مصرفاً مركزياً يقوم بجميع أعمال المصرف المركزى الحديث . وكذلك فقد أسست العراق مصرفاً مركزياً وطنياً فى السنة الماضية وأناطت به إصدار النقد وضبطه وضبط التسليف لمصلحة البلاد . والقاعدة النقدية فى مصر والعراق هى « القاعدة الدولية » المنطوية عليها اتفاقات الصندوق النقدى الدولى .

أما فى سوريا ولبنان فلا يزال « بنك سوريا ولبنان » يقوم بإصدار النقد وبوظيفة عميل مالى لحكومتيهما وهو بذلك يخضع لبنود اتفاقات مع هذه الحكومات تنتهى فى سنة ١٩٦٤ ، ويخضع فيما عدا ذلك للقانون الفرنسى وقانونه الأساسى . وليس هنالك رقابة من أى من الحكومتين على أعماله المصرفية التجارية . وهدفه الأول هو الربح وخدمة حكومة فرنسا التى أوجدته ولا يخدم مصلحة البلدين إلا عندما تتلاءم خدمتهما مع أهدافه وهذا أمر طبيعى لا يلام عليه طالما أوضاعه القانونية لا تجعل منه مصرفاً عمومياً كما هى حالة المصارف المركزية الحقيقية . ومع أنه توجد رغبة فى بعض الأوساط السورية واللبنانية فى تأسيس مصرف مركزى وطنى ، فإن واحدة من الحكومتين لم تفكر حتى الآن تفكيراً جدياً فى هذا الأمر .

وقد استبدلت كل من سوريا ولبنان منذ الاتفاقات المالية الأخيرة مع فرنسا « قاعدة قطع الفرنك » بـ « القاعدة الدولية » باعتبارها عضواً فى صندوق النقد الدولى وحددت قيمة نقدها بالذهب والدولار وجعلت تغطية النقد نصفه بالذهب وعملات أجنبية والنصف الآخر سندات حكومية وسندات تجارية . ومع أن كل من الليرتين السورية واللبنانية محددة قيمتها بالذهب والدولار ، وبالتالى بالنقود الأجنبية المحددة قيمتها كذلك ، فهى لا تستبدل الآن بالسعر الرسمى هذا ، إلا فى حالات قليلة كما أن السلطات النقدية عند استبدالها لا تستبدلها بغير هذا السعر . والسعر الرائج هو سعر السوق الذى أصبح منذ مدة قانونياً وحراً ضمن بعض الشروط . وهذا السعر الأخير يعلو ويهبط حسب العرض والطلب — وكان ولا يزال الاتجاه العام نحو الهبوط فى قيمة النقد الوطنى — مما أدخل على التجارة نوعاً من المضاربة وأعاق استثمار الرساميل الأجنبية فى البلاد وأعاق فعالية تجميع الأموال الطليقة فيها . وبالنظر لما ذكر فان قاعدة النقد فى سوريا ولبنان بجوهرها « قاعدة الورق » . وكان من أهم أسباب هذا الخلل أن سوريا ولبنان عندما دخلا فى عضوية الصندوق النقدى الدولى حدد كل منهما قيمة نقده بالذهب والدولار على مستوى لا يتناسب مع تعادل القوى الشرائية بين نقديهما والدولار وغيره من النقود . فقد أبقى كل منهما قيمة نقده على ما كان عليه قبل الحرب الأخيرة على الرغم من تضخم النقد العظيم وبالتالى مستوى الأسعار الذى كان

ولا يزال يفوق بأضعاف مستوى الأسعار فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، مما جعل توحيد قيمة النقد الرسمية وقيمته فى الأسواق غير ممكنة .

ويجدر الذكر أن معظم النقود الأجنبية التى تملكها سوريا ولبنان هو فى يد الأفراد وتحت سيطرتهم . ولما كان الاستيراد حراً تقريباً من أى قيود فى لبنان وحراً لدرجة ما فى سوريا فان أكثر مدخرات البلاد من النقد الأجنبى الناتج عن مصروفات الجيوش إبان الحرب قد استنفد فى استيراد كماليات ، والقليل منه نسبياً أنفق فى شراء الآلات والمعدات والمواد اللازمة للصناعة والزراعة والأشغال العامة

قلنا ان النظم المصرفية معدومة فى بلدان الجزيرة العربية وأنها كالنظم النقدية متأخرة على درجات متفاوتة فى بلدان الشرق الأوسط العربى الأخرى . وأهم ظواهر هذا التأخير قلة الأموال المعدة للإقراض الصناعى والزراعى ، وغلاء أكلاف القروض على أنواعها وقلة سلامة المصارف الوطنية ، وسيطرة المصارف الأجنبية خصوصاً فى الصرافة التجارية والتسليف الرهنى ، وسوء تنسيق التسليف وتكييفه حسب الحاجة . ويرجع هذا التأخر إلى عدة أسباب رئيسية يمكن إجمالها فيما يلى :—

أولا : ان نظام الصرافة على العموم عاجز عن تجميع وتوزيع الأموال الطليقة فى البلاد بطريقة فعالة . والعوائق الرئيسية التى تحول دون التجميع هى عدم الثقة فى أكثر هذه البلدان بثبات قيمة النقد ، والاعتقاد السائد فى أذهان نسبة كبيرة من السكان بكون الفائدة ربا مهما كان معدلها وسوء المظنة فى المصارف الناتج بعضه عن الجهل وشـــدة التحفظ والبعض الآخر عن إفلاسات بعض المصارف بين حين وآخر . ويعيق توزيع الأموال صعوبة التحقق عن مقدرة المستلف ، وتغلب استعمال « الدفتر المفتوح » أو « السند العادى » فى التسليف ، والمطل فى المحاكمات . وبالنتيجة فان معظم التوفيرات يذهب إلى زوايا الادخار ، فتحرم التجارة والزراعة والصناعة من استعمال هذه الأموال ، وأن تسليف المصارف ليس واسع الانتشار أو معتدل الاكلاف كما هو فى البلدان الأكثر رقياً ، وأن الأشغال تمول فى الغالب — بصرف النظر عن الرأسمال الخاص — من قبل المداينين والتجار المداينين بفوائد فاحشة .

ثانياً : ان المصارف الوطنية ، على العموم ، مؤسسات تسليف عديمة

الكفاءة لأسباب عديدة ، منها تنظيمها الذى يتخذ عادة شكل العمل الفردى أو الشراكة ، وقلة رأسمالها ، وتوظيف جانب كبير منه بالأراضى والمسقفات ، واتخاذ قاعدة اللامركزية فى وجود عدة مصارف يقوم كل منها بالحاجة المالية لعدد قليل من الناس فى منطقته الخاصة ، والجمع بين أعمال الصرافة والأعمال التجارية وخلافها ، وقلة المعرفة النظرية بالصرافة من جانب أصحاب المصارف كما يستدل من نوع العمليات التى يقومون بها من قبل منح القروض مقابل رهن أو منحها للاستهلاك وحسم الأوراق غير التجارية وسندات الإعارة . فكان من تأثير هذه الحالة أن أصبحت الصرافة الوطنية غير سليمة ، الأمر الذى أدى إلى ازدياد مزاحمة المصارف الأجنبية وساعد على جعل هذه البلدان مسودة من الأجنبى رأسمالا وسياسة وإدارة .

ثالثاً : ان قوانين تنظيم الصرافة معدومة فى أكثر هذه البلدان فيمكن لأى شخص أو أى عدد من الأشخاص أن يباشر أعمال الصرافة كما يباشر أى عمل عادى آخر دون أن يكون خاضعاً لقيود خاصة . وقد أدى انعدام هذه القوانين إلى الكثير مما ذكر من الوهن فى الصرافة الوطنية ، وإلى سوء المظنة بالمصارف الوطنية واتخاذ جانب التحفظ تجاه المصارف الأجنبية .

رابعاً : ان الصرافة الصناعية تكاد تكون معدومة فى أكثر هذه البلدان مما يضطر المشاريع الصناعية إلى الاعتماد على أموالها الخاصة ، وهذه لا تسمح بالتوسع فى شراء الآلات وبناء المصانع .

خامساً : ان التسليف المصرفى للزراعة قليل جداً بالنسبة إلى الاحتياج . فقروض المصارف الزراعية محدودة المدى والتنوع ، وكثيرة النفقات خصوصاً القروض الصغيرة وقصيرة الأجل ، وهى أيضاً غير ميسورة لطبقة كبيرة من الزرّاع ، وليس ثمة من مراقبة صحيحة عليها ، وهى خاضعة فى بعض هذه البلدان للنفوذ السياسى والمحاباة . ومصارف الرهون والتسليف العقارى الأجنبية إنما تسلّف غالباً فى المدن ، ونسبة إشغالها فى القرى محدودة ومساعدتها لصغار الفلاحين قليلة . أما المصارف التجارية من أجنبية وأهلية فهى لا تموّل عادة الإنتاج الزراعى وإنما تموله لمدى قليل — فيما عدا مصر — تصريف المحصولات الزراعية .

ويعيق التسليف على الإنتاج الزراعى عدم التيقن من المحصول ، وكثرة إنفاق القروض فى أمور غير منتجة ، وكون المزارع العادى لا يملك ضماناً للقروض مقبولة لدى المصارف التجارية . ومن الجهة الأخرى فان التسليف لتوزيع الحاصلات يعيقه فى أكثر هذه البلدان عدم وجود المستودعات الصالحة للخزن . وقد نتج عن قلة متناول التسليف المصرفى للأغراض الزراعية أن أصبح محتاجو الاستلاف من صـــغار الملاك الفلاحين والمستأجرين الذين لا أرض لهم مجبرين على الالتجاء إلى المداينين ، فيتاقاضاهم هؤلاء معدل فائدة فاحشاً تحت صور متنوعة . وتجدر الإشارة إلى أن جمعيات التسليف الزراعية فيما عدا مصر تكاد تكون معدومة ، وحتى فى مصر لا تزال فى بدء نموها .

سادساً : ان النظم المصرفية ناقصة من حيث علاقات المصارف بعضها مع البعض الآخر ومن حيث تناسق سياسة التسليف . فأرباب المصارف الأهلية يحتفظون بنظام اللامركزية من حيث عدم إنشاء الفروع ، وهم أيضاً لا يتعاطون عمليات الاستيداع والحسم فيما بينهم إلا إلى درجة محدودة ، وعلاقات المصارف الأهلية مع المصارف الأجنبية غير منظمة على خطط حديثة والكثير من معاملاتها لا يتفق مع الأساليب المصرفية الحديثة . ومن جهة أخرى فان المصارف الأجنبية ولئن كانت مركزية فى تنظيمها الداخلى ، غير أن علاقاتها بعضها مع بعض من حيث التسليف والحسم قليلة . ولذلك فان الأموال ليست سهلة التنقل كما أن سياسات المصارف فى التسليف غير متناسقة . وبالنتيجة ، فإن أكلاف القروض تختلف من وقت إلى آخر وبين منطقة وأخرى وفاقاً للطلب الموسمى والمقتضيات الموضعية ، ووفاقاً ، من جهة المصارف الأجنبية ، لمعدل الفائدة السائدة فى بلدانها الأصلية .

ولابد من القول أن مصر تمتاز عن شقيقاتها فى جميع هذه النواحى ، خصوصاً فيما يتعلق بتقدم الصرافة الصناعية وفيما يتعلق بتحريرها المستمر من الصرافة الأجنبية اللذين ابتـــدءا ونموا بتأسيس ونمو بنك مصر الوطنى الصرف والذى قام بإنشائه طائفة من الماليين المصريين . فهو إلى جانب أعماله فى الصرافة التجارية العادية يساعد ويشترك بتأسيس المشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة

وهو الآن محور لعدة شركات كبيرة ، أهمها شركة مصر للغزل والنسيج . ويجدر بالقول أيضاً أن الحكومة العراقية خطت خطوات حسنة بتأسيسها مصرف صناعى (سنة ١٩٣٦) ، ولو أنه برأسمال لا يزال محدوداً ، ومصرف تجارى (مصرف الرافدين ، سنة ١٩٤١ ومؤخراً مصرفاً مركزياً كما ذكرنا آنفاً . ويجب الإشارة أيضاً إلى نمو الصرافة التجارية الوطنية فى لبنان بالنسبة إلى أكثر شقيقاتها ، ولو أن كل المصارف فيها تقريباً من النوع الفردى الذى ليست له فروع ولا هى من المصارف الكبيرة التى يمكنها أن تزاحم المصارف الأجنبية مزاحمة فعالة . ومن المصارف العربية ذات الشأن « البنك العربى » التجارى الذى أسس فى فلسطين قبل الحرب الأخيرة كشركة مساهمة وله الآن فروع فى كل الأقطار العربية .

ولكن على العموم يقتضى إصلاح عظيم وسريع فى نظام الصرافة فى كل البلدان العربية يتناول : تسهيل تجميع وتوزيع « الأموال الطليقة » وترقية الصرافة الوطنية على الخطط الحديثة ، وتمويل حاجات الصناعة بالقروض الاستثمارية ، وإعداد الوسائل الملائمة والوافية لتسليف صغار الفلاحين من ملاك ومستأجرين وإعداد الوسائل لتنسيق التسليف وجعله متناسباً . ولا مجال هنا لبحث هذه الأمور

وختاماً يجب التشديد فى القول أن التقدم الاقتصادى يتوقف لدرجة كبيرة على فعالية النظام النقدى والصرافى السائد والسياسة النقدية المتخذة . فالنظام هذا يجب أن يهدف إلى أمرين رئيسيين : الأول والأهم تكييف كمية النقد والتسليف المصرفى حسب حاجة التجارة والصناعة والزراعة لتأمين الاستقرار فى مستوى الأسعار والحصول على أعلى درجة ممكنة من الإنتاج والعمل ، والثانى : تأمين استقرار قيمة النقد بالنسبة إلى النقود الأجنبية الثابتة بغية تسهيل التجارة الخارجية وتوازنها وتسهيل توظيف الرساميل الأجنبية ، وبقاء هذا الاستقرار مستمراً طالما لا يحدث تغيير وقتى فى ميزان التجارة يستوجب تغييراً مناسباً فى أسعار القطع الأجنبى . ولا يمكن تحقيق الأمر الأول والتأكد من تحقيق الأمر الثانى إلا بانشاء نقد مستقل ، ومصارف سليمة ووافية بالحاجات ، ومصرف مركزى يتولى إدارة النقد وضبط التسليف حسب مقتضيات الأحوال الاقتصادية فى البلاد .